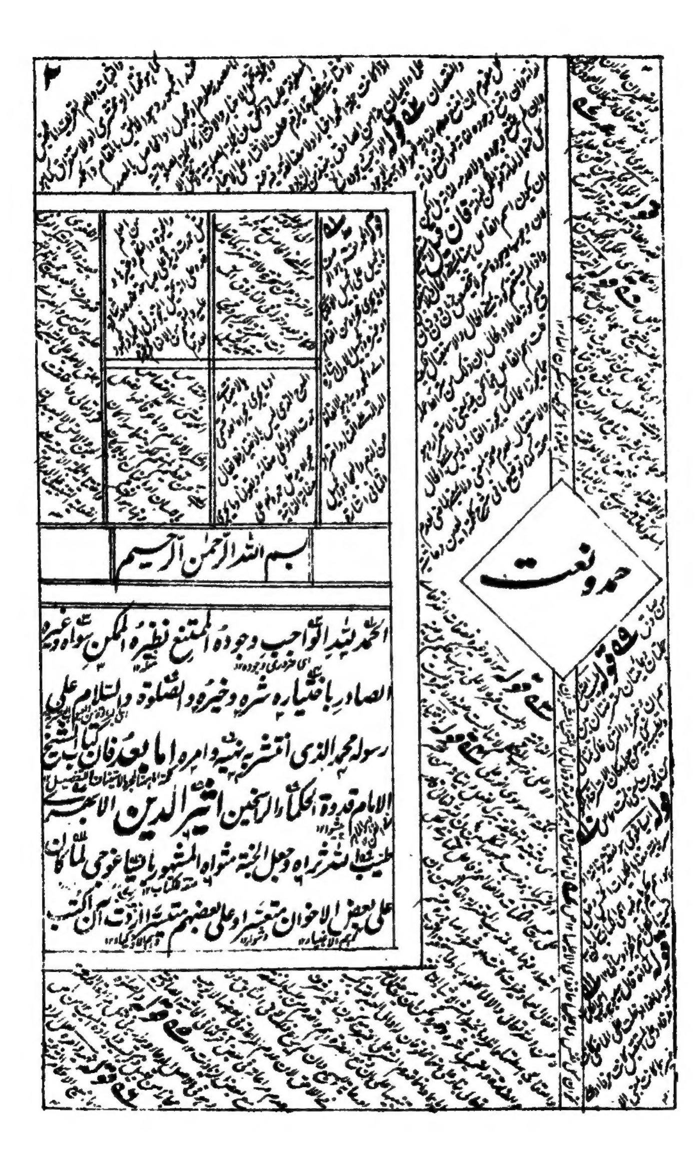

ما شاء الله لا قوة الا بالله
قال اقول



حمد و نعت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره
الصادر باختياره شره وخيره والصلوة والسلام على
رسوله محمد الذي انتشر نهيه وامره اما بعد فان كتاب الشيخ
الامام قدوة الحكماء الراسخين اثير الدين الابهري
طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور بايساغوجي لما كان
على بعض الاخوان متعسرا وعلى بعضهم متيسرا اردت ان اكتب

الدلالات الثلث

بالتماسهم اوراقا لتذليل تعسيره وتتميم تيسيره والله خير الميسرين والموفقين **قال** ايساغوجي اللفظ الدال على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن ان كان له جزء وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام **اقول** ان للمنطقيين اصطلاحات يجب استحضارها على المبتدي اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم منها ايساغوجي وهو لفظ يوناني يراد به الكليات الخمس وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وهذه يتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلث وهي المطابقة والتضمن والالتزام واقسام اللفظ والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال والثاني هو المدلول فمن ثم عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به

الدلالات ثلث

والدلالة تنقسم الى اقسام ثلثة طبعية وعقلية ووضعية فالدلالة الطبعية ان تكون بحسب اقتضاء الطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ به عند عروض الوجع والدلالة العقلية ان تكون بحسب اقتضاء العقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمراد من الدلالة ههنا الدلالة اللفظية الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ الدال على المعنى وهي ثلثة اقسام لان اللفظ الدال على المعنى لايخلو من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له الانسان

الدلالات الثلث

وانما سميت هذه الدلالة مطابقة لان اللفظ موافق لتمام
ما وضع له وذلك ماخوذ من قولهم طابق النعل بالنعل
اذا توافقتا ومثال الدلالة بالتضمن كالانسان اذا دل
على احدهما اي على الحيوان او على الناطق وانما
سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على الجزء الذي
في ضمنه ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل على
قابل العلم وصنعة الكتابة وانما سميت هذه الدلالة بالالتزام
لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل يدل
على الخارج اللازم له في الذهن وانما قيد قوله على ملازمه
بقوله في الذهن لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا
لم يتحقق دلالة الالتزام بدونها لامتناع تحقق المشروط
بدون تحقق الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم لان
العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر

المفرد والمركبات

عما من شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في الخارج
لا يقال هذه الدلالة تضمنية لانا نقول العمى عبارة عن عدم
مضاف الى البصر فيكون البصر خارجا عنه فيمتنع ان
يكون دلالة تضمنية **قال** ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي
لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان واما مؤلف
وهو الذي لا يكون كذلك كرامي الحجارة **اقول**
لما فرغ عن بيان الدلالات الثلث شرع في
تقسيم اللفظ فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف
لانه اما ان لا يراد بالجزء منه اي من اللفظ الدلالة
على جزء معناه او يراد والثاني كقولك رامي الحجارة فانه
لفظ يدل جزؤه على جزء معناه لان الرامي يدل
على ذات من له الرمي والحجارة يدل على جسم معين
فان كان الاول فهو مفرد وان كان الثاني فهو مؤلف

الكلي والجزئي

وقوله لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه صادق على
اربعة اقسام الاول ان لا يكون له جزء اصلا نحو ق
علما والثاني ان يكون له جزء ولا معنى له نحو زيد علما
والثالث ان يكون له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه
نحو عبد الله علما لان معناه شخص معين والرابع
ان يكون له جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون دلالته
مرادا نحو الحيوان الناطق علما لان معناه الماهية
الانسانية مع التشخص **قال** والمفرد اما كلي
وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة
فيه كالانسان واما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور
مفهومه عن ذلك كزيد **اقول** المفرد ينقسم الى كلي
وجزئي لانه اما ان يكون نفس تصور مفهومه اي من
حيث انه متصور مانعا من وقوع الشركة فيه اي من الاشتراك

الکلی والجزئی

بین کثیرین اولایکون فان منع نفس تصور مفهومه عن
اشتراکه بین کثیرین فهو جزئی کزید علما فانه اذا تصور مفهومه
یمتنع عند العقل صدقه علی کثیرین وان لم یمنع نفس
تصور مفهومه عن اشتراکه بین کثیرین فهو کلی کالانسان
فان مفهومه عند العقل لم یمتنع عن صدقه علی کثیرین
وانما قید بنفس تصور مفهومه فی الکلی والجزئی لان
من الکلیات ما یمتنع الاشتراک بین امور متعددة بالنظر
الی الخارج کواجب الوجود فان الدلیل الخارجی تقطع
عرق الشرکة عنه لکن عند العقل لم یمنع عن صدقه علی
کثیرین والا لم یفتقر الی دلیل اثبات الوحدانیة **قال**
والکلی اما ذاتی وهو الذی یدخل تحت حقیقة جزئیاته کالحیوان
بالنسبة الی الانسان والفرس واما عرضی وهو الذی یخالفه کالضاحک
بالنسبة الی الانسان **اقول** الکلی ینقسم الی ذاتی وعرضی لانه



الذاتي والعرضي

اما ان يكون داخلا في تحت حقيقة جزئياته اولا يكون فان كان داخلا في تحت حقيقة جزئياته فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة الى الانسان فانه تمام حقيقة زيد وعمرو وبكر والحيوان داخل فيه لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس وان لم يكن داخلا في حقيقة جزئياته بل كان خارجا عن تلك الحقيقة فهو عرضي كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه عرضي لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر لانه هي الانسان لما مر من انه مركب من الحيوان والناطق فقط فتعين انه خارج عنه وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية بل تكون من العرضيات لانها تخالف الذاتي بذلك التفسير وكل ما يخالفه فهو عرضي وقد يقال الذاتي ماليس بعرضي اي ليس بخارج فح تكون نفس الماهية ذاتية

لا یقال ان الذاتی هو المنتسب الی الذات فلا یجوز ان
یکون الماهیة ذاتیة والا لزم انتساب الشیئ الی نفسه و
هو محال لانا نقول هذه التسمیة ای تسمیة الماهیة ذاتیة
لیست بلغویة حتی یلزم ذلک المحذور بل انما هی اصطلاحیة
فلا یرد ذلک **قال** والذاتی اما مقول فی جواب ما هو بحسب
الشرکة المحضة کالحیوان بالنسبة الی الانسان والفرس
وهو الجنس ویرسم بانه کلی مقول علی کثیرین مختلفین بالحقائق
فی جواب ما هو قولا ذاتیا واما مقول فی جواب ما هو بحسب
الشرکة والخصوصیة معا کالانسان بالنسبة الی عمرو وزید
وهو النوع ویرسم بانه کلی مقول علی کثیرین مختلفین
بالعدد دون الحقیقة فی جواب ما هو واما غیر مقول فی جواب
ما هو بل هو مقول فی جواب ای شیئ هو فی ذاته وهو الذی یمیز الشیئ
عما یشارکه فی الجنس کالناطق بالنسبة الی الانسان وهو الفصل

التصورات

الكليات الخمس

ورسم بانه كلي يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته

اقول هذا شروع في بيان الكليات الخمس اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع او فصل لانه ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة اي لا بالخصوصية اصلا فهو الجنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب حيوانا عنهما لانه تمام ماهية مشتركة بينهما وان سئل عن كل واحد من الانسان والفرس بالانفراد لم يصح ان يقع جوابا عن كل واحد منهما لانه ليس تمام ماهية كل واحد منهما لانك اذا افردت الانسان بالسؤال فقلت الانسان ما هو فجوابه حيوان ناطق لكونه تمام ماهيته وكذا اذا افردت الفرس بالسؤال فجوابه الحيوان الصاهل لكونه تمام ماهيته ورسم الجنس بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قولا ذاتيا فقوله كلي شامل لما تحته وقوله مقول جنس يتناول الجزئيات الكليات

التصورات

الجنس وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات كلها لما مر من ان الجزئي انما يقال على واحد وقوله مختلفين بالحقائق يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقائق وقوله في جواب ما هو يخرج الكليات الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام وان كان الذاتي مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع كالانسان بالنسبة الى افراده اعني زيدا وعمرا وبكرا وغير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وبكر وغيرهم بما هم كان الجواب انسانا لانه تمام ماهيتهم المشتركة فيما بينهم واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب الانسان ايضا لانه تمام ماهيته المختصة به فتعين انه اعني النوع ما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو فقوله كلي زائد كما مر وقوله مقول جنس

النوع والفصل

شامل للكلي والجزئي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله
مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس لان النوع انما
هو مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة ومختلفين بالعدد اي بالهويات
والتشخصات بخلاف الجنس فانه مقول على كثيرين مختلفين
بالحقائق والعدد وانما قال مختلفين بالعدد لكون افراده
مختلفة بالعوارض والتشخصات وقوله في جواب ما هو يخرج
البقية الباقية المذكورة وان كان الذاتي غير مقول في جواب
ما هو بل هو مقول في جواب اي شيء هو في ذاته وهو اعني
المقول في جواب اي شيء هو في ذاته الذي يميز الشيء عما يشاركه
في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان فهو الفصل وقد قال
في التعريف او في الوجود ايضا لكان اشمل لشموله
فصول الماهية المركبة من امرين متساويين وامور
متساويات اللهم الا ان يقال اكتفى بالجنس

بناء على بطلان تركيب الماهية عن امرين متساويين او امور
متساويات ولقائل ان يقول فعلى هذا كان اللازم
عليه ان لا يذكر الجنس في تعريف الفصل لانه حينئذ
لا طائل تحت ذكر الجنس في تعريف الفصل اصلا لانه
لا يفيد شيئا من الشمول والاحتراز فكان ذكره لغوا قلنا
ذكر الجنس ههنا ليدل على المقصود بالمطابقة ولذلك
اورد لفظ الجنس في التعريف وذلك اعني ما يميز الشئ
عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه
يميز الانسان عما يشاركه في الجنس اعني الحيوان كالفرس
والابل والبقر وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان باي شئ
هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال باي شئ
هو في ذاته انما يطلب به ما يميز الشئ عن غيره وكل
ما يميز الشئ عن غيره يصلح للجواب فالناطق يميز الانسان

الكليات الخمس

عن غيره فيصلح ان يكون جوابا وقد يرسم الفصل بانه كلي يقال
على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته فقوله كلي مستدرك
وقوله يقال على الشيء جنس شامل للكليات الخمس وقوله في جواب
اي شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض العام اما الجنس والنوع
فظاهر لانهما مقولان في جواب ما هو لا في جواب اي شيء
واما العرض العام فلا يقال في الجواب اصلا وقوله هو في ذاته
اي في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت تميز الشيء لكن
لا في جوهره وذاته بل في عرضه **قال** واما العرضي فاما ان
يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم او لا يمتنع انفكاكه
وهو العرض المفارق وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة
وهو الخاصة كالضاحك بالقوة او الفعل للانسان وقد ترسم بانها كلية
يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما ان يعم حقائق
فوق واحدة وهو العرض العام كالتنفس بالقوة او الفعل للانسان

وغيره ورسمه بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا
عرضيا **اقول** العرضي اما لازم او مفارق لانه اما ان يمتنع
انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه منها والاول هو العرض اللازم
كالكتابة بالقوة بالنسبة الى الانسان والثاني هو العرض المفارق
كالكتابة بالفعل بالنسبة الى الانسان وكل واحد منهما اما خاصة او عرض
عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك
بالقوة او بالفعل بالنسبة الى الانسان فان الضاحك بالقوة
عرض لازم له لانه لا ينفك عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة
وهي ماهية الانسان والضاحك بالفعل عرض مفارق لانه ينفك
عن ماهية الانسان مختص بها ورسمه اي الخاصة بانها كلية تقال
على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا قوله كلية مستدرك كما مر
وقوله تقال على ما تحت حقيقة واحدة جنس شامل للكليات الخمس وقوله فقط
يخرج الجنس والعرض العام لكونهما مقولين على ما تحت حقائق مختلفة وقوله قولا عرضيا

التصورات

يخرج النوع والفصل لانهما مقولان على ماتحت حقيقة
واحدة قولا ذاتيا لا عرضيا وان لم يختص كل واحد من
اللازم والمفارق بحقيقة واحدة بل يعم حقائق فوق واحدة
فهو العرض العام كالتنفس بالقوة وبالفعل للانسان وغيره
من الحيوانات فان التنفس بالقوة عرض لازم غير منفك
عن ماهية الانسان وغيره من الحيوانات غير مختص بحقيقة
واحدة والتنفس بالفعل عرض مفارق منفك عن ماهيتها
غير مختص بماهية واحدة ويرسم العرض العام بانه كلي
يقال على ماتحت حقائق مختلفة قولا عرضيا فقوله كلي
زائد كما مر وقوله يقال جنس شامل للكليات وقوله على
ماتحت حقائق مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة
لانها لا تقال الا على ماتحت حقيقة واحدة وقوله قولا
عرضيا يخرج الجنس لانه قول ذاتي لا عرضي

وكون هذه التعريفات للكليات رسوما بناء على امكان
ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها
ملزومات مساوية لها الا ان المناسب ههنا ذكر التعريف
الذي هو اعم لان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها
رسوم **قال** القول الشارح الحد قول دال على ماهية
الشيء وهو الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين
كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام
والحد الناقص وهو الذي يتركب عن جنس بعيد وفصل القريب
كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان والرسم التام هو الذي يتركب
عن جنس الشيء القريب وخاصته اللازمة كالحيوان الضاحك
في تعريف الانسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن
عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان
انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة

التصورات

ضاحک بالطبع **اقول** العلم علی نوعین احدہما القول الشارح والآخر الحجۃ لانہ ان کان تصوراً مع عدم اعتبار الحکم فیہ موصلا الی المطلوب التصوری فہو القول الشارح وان کان تصوراً مع اعتبار الحکم فیہ موصلا الی المطلوب التصدیقی فہو الحجۃ واذا عرفت ہذا فنقول من تلک الاصطلاحات المنطقیۃ المذکورۃ القول الشارح وہو التعریف اعم من ان یکون حداً او رسماً والحد قول دال علی ماہیۃ الشئ فقولہ قول دال جنس شامل للحد والرسم وقولہ علی ماہیۃ الشئ یخرج الرسم کما ستبینہ ہنا ہو تعریف الحد وقیل لم یحد تعریفہ لئلا یلزم التسلسل قلت لا نسلم لزوم التسلسل لان حد الحد نفس الحد کما ان وجود الوجود نفس الوجود والحد ینقسم الی قسمین تام وناقص والحد التام ہو الذی یترکب من جنس الشئ وفصلہ القریبین کالحیوان الناطق بالنسبۃ الی الانسان فانک اذا قلت ما الانسان فیقال الحیوان الناطق

القول الشارح

التصورات

ومثل هذا هو الحد التام اما كونه حدا فلان الحد في اللغة المنع
وهذا لكونه مشتملا على الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه واما كونه
تاما فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها فيه واما الحد الناقص فهو الذي
يتركب من الجنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة
الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان بما هو واجيب بانه
جسم ناطق كان الحد ناقصا اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا
فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم ايضا ينقسم الى قسمين تام
وناقص اما الرسم التام فهو الذي يتركب من جنس الشيء القريب والخاصة
اللازمة له كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان اما كونه رسما
فلان رسم الدار اثرها ولما كان هذا التعريف بالخاصة اللازمة التي
هي من اثر الشيء كان تعريفا بالاثر واما كونه تاما فلتحقق المشابهة
بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر
يختص بالشيء واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب من العرضيات التي تختص

جملتها لا كل واحد منها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف
الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة
مستقيم القامة ضحاك بالطبع فان جملة هذه الامور العرضية
مختصة بالانسان لا غير بخلاف كل واحد منها لوجود
بعض منها في غيره ايضا اما كونه رسما فلما مر ان الخاصة
اللازمة من آثار الشئ فيكون تعريفا بالاثر وذا
هو الرسم واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم
التام فيه حتى تحقق المشابهة بينه وبين الحد الناقص
كتحققها بين الرسم التام والحد التام **قال** القضايا
القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه
او كاذب فيه وهي حملية كقولنا زيد كاتب واما شرطية متصلة
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما شرطية
منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا

التصديقات

اقول لما فرغ المصنف عن القول الشارح شرع في
الحجة وهي القضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب التصديقي
والقضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او
كاذب فيه وهو الذي يسميه بعضهم خبرا والقول هو المركب
سواء كان لفظا مركبا كما في القضية الملفوظة او مفهوما
عقليا مركبا كما في القضية المعقولة وهو اي القول جنس
يتناول الاقوال التامة والناقصة والانشائية وقوله
يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل يخرج
عن الاقوال الناقصة والانشاءات من الامر والنهي و
الاستفهام وغيرها وهي اي القضية تنقسم الى قسمين احدهما حملية
والآخر شرطية فان المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين
فالقضية حملية كقولنا زيد كاتب والا فشرطية وفيه نظر لان المحكوم
عليه وبه لا يلزم ان يكونا مفردين في الحملية بل قد يكون احدهما

القضايا

جملة نحو زيد ابوه منطلق والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم
فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى
وهي موجبة ان حكم فيها بايجاب صدق قضية على تقدير
صدق قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وسالبة ان حكم فيها بسلب صدق قضية
على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ليس البتة ان كانت الشمس
طالعة فالليل موجود واما الشرطية منفصلة وهي التي يحكم فيها
بالتنافي بين القضيتين فان حكم فيها بالتنافي ايجابا
فالقضية منفصلة موجبة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا
او فردا وان حكم فيها بالتنافي سلبا فالقضية منفصلة
سالبة كقولنا ليس اما ان يكون الانسان اسود او كاتبا
قال الجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا والثاني
محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا

التصديقات

اقول الجزء الاول اى المحكوم عليه من القضية الحملية يسمى
موضوعا لانه انما وضع ان يحكم عليه بشئ والجزء الثانى
اى المحكوم به منها يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحمل على شئ
والنسبة التى يرتبط بها المحمول بالموضوع تسمى نسبة حكمية ولم يذكر
المصنف الجزء الاخير مع انه لابد منه فى القضية لكونه جزءا اخيرا
منها والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما لتقدمه فى الذكر
والجزء الثانى تاليا لكونه تابعا له وهو من التلو بمعنى التبع
قال والقضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد
ليس بكاتب اقول القضية تنقسم ثانيا الى موجبة وسالبة لان
تلك النسبة التى ذكرناها ان كانت حكما بان يقال الموضوع محمول
فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما بان يقال
الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب
قال وكل واحد منها اما مخصوصة كما ذكرنا واما كلية مسورة كقولنا

الحمليات

كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب واما جزئية كقولنا
بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب واما ان
لا تكون كذلك وتسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس
بكاتب **اقول** كل واحدة من القضية الموجبة والسالبة اما ان تكون
مخصوصة او محصورة سواء كانت كلية او جزئية او مهملة لانه ان
كان الموضوع في القضية شخصا معينا جزئيا فالقضية مخصوصة كما
ذكرنا في مثال الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب وانما سميت
مخصوصة لخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية لكون موضوعها شخصا
معينا جزئيا وان لم يكن موضوعها اي موضوع القضية شخصا
معينا جزئيا بل يكون غير معين كليا فان بين فيها كمية افراد الموضوع
من الكلية والجزئية فالقضية محصورة ومسورة اما كونها محصورة فلحصر افراد
موضوعها واما كونها مسورة فلاشتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال
على كمية افراد الموضوع حاصرا لها محيطا بها او السور ماخوذ من سور البلد فكما ان

التصديقات

يحصر البلد كك مايدل على كمية الافراد يحصر افراد الموضوع ومنه المحصورة لان
الحكم فيها على كل الافراد او على بعضها على التقديرين فالحكم اما بالايجاب
او بالسلب فان كان الاول فالقضية كلية سو موجبة كقولنا كل انسان كاتب
او سالبة كقولنا لاشيء من الانسان بكاتب والسور في الموجبة الكلية نحو كل
وفي السالبة الكلية نحو لاشيء ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني اي كان
الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية جزئية سو موجبة كقولنا
بعض الانسان كاتب او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب
والسور في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض وواحد فقط وفي الجزئية السالبة
نحو ليس كل وليس بعض وبعض ليس وان لم يكن كك اي وان لم يكن الموضوع
في القضية شخصا معينا ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد او على بعضها فالقضية
تسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب لعدم بيان كمية الافراد
التي حكم عليها اذ كانت القسمة مثلثة كما ثلث الشيخ في الشفاء لا نحو ان
القضية الطبيعية خارجة عنها فلا يصدق الحصر لانا نقول الكلام

في القضايا المعتبرة في العلوم الحقيقية الطبيعية ليست بمعتبرة في العلوم لعدم احتياجنا فيها الى التفصيل بل يكفي الاجمال قال والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد واما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر واما مانعة الخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون في البحر او لا يغرق اقول لما فرغ عن تقسيم الحملية شرع في تقسيم الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة اما الشرطية المتصلة فتنقسم الى قسمين احدهما اللزومية والآخر الاتفاقية لانه ان كان صدق التالي فيها على تقدير وقوع صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك فالقضية متصلة لزومية والمراد بالعلاقة ههنا شيء بسببه يستلزم المقدم التالي كالعلية والمعلولية والتضايف العلية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود

الشرطيات

التصديقات

النهار واما المعلولية فكقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان وجود النهار معلول لطلوع الشمس واما التضايف فكقولنا ان كان زيد ابا لبكر فبكر ابنه وان كان صدق التالي في المتصلة على تقدير وقوع صدق المقدم لا لعلاقة مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز العقل استلزام ناطقية الانسان ناهقية الحمار بل توافق الطرفان على سبيل الصدق فيهما هنا واما الشرطية المنفصلة فتنقسم على ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو لان الحكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد فانه حكم في هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج والفرد على عدد ما وبامتناع ارتفاعهما عنه وانما سميت حقيقية لان التنافي بين جزئيها اشد من التنافي بين جزئي احدى الاخريين لانه يوجد التنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معا وهذا ليس الا

حقيقة الانفصال وان حكم في القضية بالتنافي بين جزأيها في الصدق
فالقضية منفصلة مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر فانه حكم في هذه
القضية بالتنافي بين الشجر والحجر في الصدق فقط لا في الكذب اذ يجوز ان
يكون الشيء الواحد لا شجرا ولا حجرا وانما سميت هذه مانعة الجمع لاشتمالها على
منع الجمع بين جزأيها في الصدق وان حكم في القضية بالتنافي بين جزأيها
في الكذب فقط اي لا في الصدق فالقضية مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان
يكون في البحر واما ان لا يغرق فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان
لا يكون في البحر وان يغرق لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق لجواز
ان يكون في البحر ولا يغرق وانما سميت هذه القضية مانعة الخلو لاشتمالها على
منع الخلو عن جزأيها في الكذب **قال** وقد يكون المنفصلات ذات اجزاء كقولنا
العدد اما زائد او ناقص او مساو **اقول** المنفصلات المذكورة تتركب كل
واحدة منها عن جزأين فقط كما مر وقد تتركب عن اكثر من جزأين اما
المنفصلة الحقيقية فكقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو فانه حكم

المنفصلات

التصديقات

فيهما بان هذا الجميع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد من واحد
منها وفيه نظر لان عين احد اجزاء الحقيقية يستلزم نقيض الآخر
لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقية
من ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم جواز الجمع والخلو وهذا خلف
لانه في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او ناقص
او مساو يلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص و
يستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا وينتج من هذا ان
يستلزم كونه زائدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع الجمع
لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف وايضا يلزم ان يستلزم
كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير
مساو فينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زائد كونه غير
مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقية
هذا خلف بل الحق ان الحقيقية قد تتركب من جملة

منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد
او زائدا عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني اعني قوله او زائدا
عليه او ناقصا عنه منفصلة والجزء الاول حملية واصله هذا
العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد او غير مساو له
لكن اذا لم يكن مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت
هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت مقامها فيظن انها
مركبة من ثلثة اجزاء ولكنها بالحقيقة مركبة من الحملية والمنفصلة
كما عرفت فلا تتركب الحقيقية الا من جزئين وكذا مانعة
الخلو بخلاف مانعة الجمع فانها قد تتركب من ثلثة اجزاء
فصاعدا ولبيانها طول لا يليق بهذا المختصر فليطلب في
المطولات قال التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب
بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اقول من الاصطلاحات

التناقض

التصديقات

القضية المذكورة التناقض هو اختلاف القضيتين بالايجاب
والسلب بحيث تقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى
كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب فان هاتين القضيتين
اختلفتا بالايجاب والسلب اختلافا يقتضي لذاته ان يكون احدهما
صادقة والاخرى كاذبة على حسب الواقع وقوله اختلاف جنس شامل
للاختلاف الواقع بين قضيتين ومفردين ومفرد وقضية وقوله
قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين وقوله
بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف الواقع بالاتصال والانفصال
والاختلاف بالكلية والجزئية والاختلاف بالحصر والاهمال
والاختلاف بالعدول والتحصيل وغير ذلك وقوله بحيث تقتضي الخ
يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب لكن لا بحيث تقتضي صدق
احدهما وكذب الاخرى نحو زيد ساكن وزيد ليس بمتحرك لانهما صادقتان
وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث

التناقض

فيقتضي صدق احدهما كذب الاخرى لكن لا لذاته في ذلك الاختلاف
نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين القضيتين
انما يقتضي ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة لكن لا لذاته
بل بواسطة ان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان
او لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق فيكون ذلك بالواسطة
لا لذاته **قال** ولا يتحقق ذلك في المخصوصتين الا بعد اتفاقهما في الموضوع
(اى الاختلاف المذكور)
والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط
ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان و
بعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية
كقولنا لا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان **اقول** القضيتان
اللتان بينهما يقع التناقض لا تخلو من ان تكونا مخصوصتين او محصورتين
او مهملتين فان كانتا مخصوصتين فلا يتحقق التناقض بينهما الا بعد
اتفاقهما في ثماني وحدات الاولى وحدة الموضوع لانهما لو اختلفتا

التصديقات

في هذه الوحدة لم تتناقضا نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم والثانية
وحدة المحمول اذ لو اختلفتا فيهما لم تتناقضا نحو زيد كاتب وزيد ليس بشاعر
والثالثة وحدة الزمان اذ لو اختلفتا فيهما لم تتناقضا نحو زيد قائم الليل
وزيد ليس بقائم نهارا والرابعة وحدة المكان لانهما عند اختلافهما فيها
لم تتناقضا نحو زيد قائم في الدار وزيد ليس بقائم في السوق والخامسة
وحدة الاضافة لانهما لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو زيد اب لعمرو
وزيد ليس باب لبكر والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا
فيهما بان يكون النسبة في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل
لم تتناقضا نحو الخمر في الدن مسكر اي بالقوة والخمر في الدن ليس
بمسكر اي بالفعل والسابعة وحدة الكل والجزء لانهما لو اختلفتا في الكل
والجزء لم يتحقق التناقض نحو الزنجي اسود اي بعضه والزنجي ليس
باسود اي كله والثامنة وحدة الشرط لعدم تحقق التناقض بين
القضيتين عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر اي بشرط

لكونه بعض الجسم الليس مفرق للبصر اي فشرط كونه اسود واذا عرفت
هذا فنقول ان النقيضين اذا كانت احدهما موجبة كلية ينبغي ان تكون
الاخرى سالبة جزئية واذا كانت سالبة كلية ينبغي ان تكون الاخرى
موجبة جزئية فنقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا
كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة
الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحيوان
وبعض الانسان حيوان وبقية هذا وكيفيته سياتي في المحصورات
والحق ان ايراد المصنف هذا اي قوله ونقيض الموجبة الكلية الخ
ههنا ليس في موضعه وانما موضعه بعد تحقيق المحصورات **قال**
المحصورتان لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية
لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان
بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض
الانسان ليس بكاتب **اقول** ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين

التصديقات

لا تحقق التناقض منهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية بان يكون
احدهما كلية والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات
المذكورة ولو قيل بعد قوله في الكلية والجزئية قوله ايضا لكان اولى
ليكون اشارة اليه اعني بعد اتفاقهما في الوحدة المذكورة وانما قلنا
انه لم تحقق التناقض في المحصورتين الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية
لان الكليتين قد تكذبان نحو كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب
والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان
ليس بكاتب فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس اعني نقيض الجزئية الكلية
لا الجزئية والا لكانت القضيتان مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات
من المحصورات في الحقيقة من حيث انها في قوة الجزئيات قال العكس هو
تصيير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب والتصديق
والتكذيب بحاله اقول من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة
العكس وهو عبارة عن ان تصيير الموضوع في القضية محمولا والمحمول

العكس

موضوعا مع بقاء الكيف اي الايجاب والسلب انه ان كان الاصل موجبا
كان العكس موجبا وان كان سالبا كان العكس ايضا كذلك ومع بقاء الصدق
والكذب اي ان كان الاصل صادقا باي وجه كان العكس ايضا
كذلك وان كان كاذبا كان العكس ايضا كذلك كما اذا اردنا ان نعكس
قولنا كل انسان حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والثاني اولا
وقلنا بعض الحيوان انسان واذا اردنا ان نعكس قولنا لا شئ
من الحجر بانسان قلنا لا شئ من الانسان بحجر ولو قال المصنف
العكس هو جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني
اولا لكان اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول
لا يصير موضوعا اصلا ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج عن التعريف
عكس الشرطيات وانما اعتبر بقاء السلب والايجاب لانهم تتبعوا
القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد التبديل المذكور صادقة لازمة
للاصل الا موافقة له في السلب والايجاب وانما اعتبر بقاء الصدق

التصديقات

لان العكس لازم للقضية فلو فرض صدقها بدون صدق العكس
لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم فصدق الملزوم بدون
صدق اللازم مستحيل ولم يتعرض لبقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب
الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب
مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا
قول المصنف رح والتكذيب لا يكون الا خطأ فاحشا **قال** الموجبة
الكلية لا تنعكس كلية اذ تصدق كل انسان حيوان ولا يصدق
كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان
حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فانا نجد الموضوع
شيا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا **اقول** القضية
التي تكون موجبة كلية لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم ان تنعكس جزئية اما
عدم انعكاسها كلية فلانا نتحقق مادة يكون المحمول فيها اعم من
الموضوع وعند الانعكاس يلزم صدق الاخص على كل افراد الاعم وهو محال

مثلا لا يصدق قولنا كل انسان حيوان والا لصدق قولنا كل حيوان
انسان ولا يلزم ان يصدق الانسان الذي هو الاخص على كل من
الحيوان الذي هو الاعم وهو محال واما انعكاسها جزئية فلانا اذا قلنا
كل انسان حيوان نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان
فيكون بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المصنف في تعليل انعكاسها جزئية
والاولى ان يقال فيه اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق
بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان فيلزم
المنافاة بين الحيوان والانسان فيصدق لا شيء من الانسان بحيوان
وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف وتتميم ذلك النقيض الى الاصل
لينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان
بانسان ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان بانسان وهو محال

قال والموجبة الجزئية تنعكس جزئية بهذه الحجة ايضا اقول القضية
الموجبة الجزئية ايضا تنعكس موجبة جزئية كما ان القضية الموجبة الكلية

العكس

تنعكس اليها والحجة ههنا كالحجة التي ذكرناها فيها فانه اذا صدق
بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لانا
نجد ههنا شيئا يوصف بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انسانا
او نقول على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم
ان يصدق بعض الانسان حيوان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء
من الانسان بحيوان وهو يلزمه عكسه وهو لا شيء من الحيوان بانسان وقد كان
الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف وينضم هذا اللازم الى الاصل حتى
يلزم سلب الشيء عن نفسه كما مر قال والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك بين
بنفسه فانا اذا صدق لا شيء من الانسان بحجر يصدق لا شيء من الحجر
بانسان اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية وذلك اي انعكاسها
الى السالبة الكلية بين بنفسه لانه اذا صدق لا شيء من الحجر بانسان يلزم
ان يصدق لا شيء من الانسان بحجر والا لصدق نقيضه وهو بعض الانسان
حجر وتنعكس الى قولنا بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان

العكس

هذا خلف او نقضه اعني النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاول لينتج
سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان
ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان وهو محال لصدق قولنا
كل ما هو انسان فهو انسان بالضرورة وكل ما هو حجر فهو حجر دائما قال
والسالبة الجزئية لا تنعكس لها لزوما لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان
ولا يصدق عكسه اقول السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس لزوما
كليا والا انتقض بمادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق
سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص
لان كل اخص يستلزم الاعم فان قولنا بعض الحيوان ليس بانسان
كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس
بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان بالضرورة والا لوجد
الكل بدون الجزء وهو محال وانما قيد بقوله لزوما كليا لانه قد يصدق
العكس في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق

التصديقات

علمه ايضا وهو بعض الحيوان ليس بانسان فكل القياس من قول مؤلف
من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر اقول الطلب الاعلى
والمقصد الاقصى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس وسموه
بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها اى عن
تلك الاقوال لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
فانه مركب من قولين اذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما العالم حادث
والمراد من القول اعم من ان يكون معقولا او ملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق الواحد
ليتناول القياس المركب من القولين والقياس المؤلف من اقوال فوق
الاثنين فان القول الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول آخر
كالعكس المستوى وعكس النقيض وقوله متى سلمت يشير الى ان تلك الاقوال لا يلزم
ان تكون مسلمة فى نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها
قول آخر ليدخل فى التعريف القياس الذى مقدماته صادقة والذى مقدماته
كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فان هذين القولين وان كذبا

في نفسهما الا انهما بحيث لو سلمتا لزم عنهما قول آخر وقوله
لزم عنهما احتراز عن الاستقراء والتمثيل فانهما وان سلم مقدماتهما
لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لامكان التخلف في مدلوليهما عنهما وقوله
لذاتهما احتراز عن القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم قول آخر
لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس المساواة وهو ما يتركب
من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر كقولنا ا مساو
لب وب مساو لج فانه يلزم من القولين المذكورين ان ا مساو لج لكن
لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساو لمساوي
الشيء مساو لذلك الشيء وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات
لئلا يلزم الدور لان المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت جزء القياس
فاخذ القياس في تعريفها ولو اخذت هي ايضا في تعريف القياس لزم
الدور قال وهو اما اقتراني مثل كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فينتج كل
جسم محدث واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

القياس الاقتراني

التصديقات

لكن الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة
اقول القياس ينقسم الى قسمين اقترانى واستثنائى لانه اذا لم يكن عين النتيجة
او نقيضها مذكوراً فيه بالفعل فهو اقترانى كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث فكل جسم محدث وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكوراً فيه بالفعل
فهو استثنائى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
ينتج فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وانما
سمى الاول اقترانياً لكون الحدود فيه مقترنة غير مستثناة وانما سمى الثانى
استثنائياً لاشتماله على اداة الاستثناء وهو لكن ولم يكن عين النتيجة
او نقيضها مذكوراً بالفعل فى القياس مع ان يكون طرفاها او طرفا نقيضها
مذكورين بالترتيب الذى فى النتيجة قال والمكرر بين مقدمتى القياس فصاعداً يسمى حداً
اوسط وموضوع المطلوب يسمى حداً اصغر ومحمول المطلوب يسمى حداً اكبر
والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى والتى فيها الاكبر تسمى الكبرى
اقول اعلم ان المشترك المكرر بين مقدمتى القياس فصاعداً يسمى حداً اوسط

القياس الاقترانی

لتوسطه بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا ومحمولا او مقدما او تاليا وقد مر مثالهما آنفا وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر لانه اخص في الاغلب وان الاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر لانه اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة من مقدمات القياس التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر فتكون ذات الاصغر وهذا ليس الا معنى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر فتكون ذات الاكبر وهذا ليس الا معنى الكبرى واقتران الصغرى بالكبرى في الايجاب والسلب في الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا ولم يذكر المصنف هذا قال والهيأة الحاصلة من الصغرى والكبرى يسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما فهو الثاني فهذه الا الاربعة مذكورة في المطلق اقول الهيأة الحاصلة من اقتران الصغرى والكبرى

قسمي الخلط والاشكال الاربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا
في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كل ج ب
وكل ب آ فكل ج آ وان كان بالعكس اي ان كان موضوعا في الصغرى
محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل ب ج وكل ا ب
فبعض ج آ وان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في الصغرى و
الكبرى نحو كل ب ج وكل ب آ فبعض ج آ فهو الشكل
الثالث وان كان محمولا في الصغرى والكبرى نحو كل ج ب ولا شيء من
آ ب فلا شيء من ج آ فهو الشكل الثاني فهذه هي الاشكال الاربعة
المذكورة في المنطق قال والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا من له
عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول وانما ينتج الثاني
عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب اقول من الاشكال الاربعة
المذكورة الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع جدا لا يتحصل المطلوب منه
الا بالتعسر وانما يتحصل بالاشكال الباقية بالتيسر ومن هذه الباقية

التصديقات

ما هو قريب الى الطبع هو الشكل الاول وفي الباقية اعني الثاني والثالث
والرابع ترتيبه عند الاحتياج الى الاول ومن له طبع سليم وعقل
مستقيم لا يحتاج الى رد الشكل الثاني الى الاول لانه
اقرب الباقيين اليه لمشاركته اياه في الصغرى وهي اشرف
المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو اشرف
من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله واعلم ان الشكل الثاني
انما ينتج اذا كانت مقدمتاه اي الصغرى والكبرى مختلفتين
بالايجاب والسلب اي اذا كانت احديهما موجبة فالاخرى سالبة
والا لكانتا اما موجبتين او سالبتين واياما كان تحقق الاختلاف
في النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان
حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب فاذا ابدلنا الكبرى
بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب واما اذا كانتا
سالبتين فلانه يصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس

الاشكال الاربعة

بحجر كان الحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شئ من الناطق بحجر كان الحق الايجاب بخلاف ما اذا وجد الاختلاف بين المقدمتين الايجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم كلية الكبرى في هذا الشكل والا لاختلفت النتيجة كقولنا لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب ولو قلنا بعض الصاهل فرس كان الحق السلب هذا على تقدير ايجاب الكبرى واما على تقدير سلبها فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب واذا قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب ولم يذكر المصنف رحمه الله هذا الشرط قال والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم فنورده ههنا بجعل دستور ابنتج منه المطالب كلها وضروبه المنتجة اربعة الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث الثاني كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث

الشكل الاول

والرابع بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم اقول لما كان الشكل الاول من الاشكال الاربعة [illegible] مرتدة اليه ولهذا جعل معيار العلوم لا اذا ادرك ورده المرء بهذا ع ضروبه النتيجة دون غيره لتحصيل وشعورا اي تعالونا فينتج منه المطلوب توطئة لتفهيم منه المقصود وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة العقلية تقتضي ان تكون ستة عشر فسقط منها اثنا عشر كما بين في المطولات بقي اربعة اضرب الضرب الاول هو ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث الضرب الثاني هو ان يكون من كليتين والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج لا شيء من الجسم بقديم والضرب الثالث هو ان يكون من موجبتين والصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث والضرب الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى

القياس الاقتراني

وسالبة كلية كبرى انتجت سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء
من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس بقديم ومن هنا يعرف ان ايجاب
الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول والا اختلفت النتيجة اما الاول
فلانه يصدق لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهال والحق الايجاب
واذا بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس صهال كان الحق السلب واما الثاني
فلانه يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب واذا بدلنا
الكبرى بقولنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب قال والقياس
الاقتراني اما من الحمليتين كما مر واما من المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان
كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما من المنفصلتين كقولنا كل عدد اما
فرد او زوج وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد
اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما من الحملية والمتصلة كقولنا كلما
كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو جسم ينتج كلما كان هذا

القياس الاقتراني الشرطي

انساناً فهو جسم واما من حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج او فرد
وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد فهو اما فرد او منقسم
بمتساويين او من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان هذا انساناً فهو حيوان و
كل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج ان كان هذا انساناً فهو اما ابيض او اسود
اقول لما قسم المصنف رح القياس من قبل الى اقتراني واستثنائي
اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اي شيء تركب فقال القياس
الاقتراني اما ان تركب من مقدمتين حمليتين كما مر من قولنا كل جسم مؤلف
وكل مؤلف محدث فان كلا من هاتين المقدمتين حملية واما ان تركب من مقدمتين
شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار
موجوداً فالارض مضيئة ينتج من اقتران هاتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت
الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد من المتصلتين اللزوميتان لا الاتفاقيتان
كما ذكر في المطولات واما ان تركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين نحو كل عدد
اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج من اقتران

التصديقات

المتصلتين العدد اما فرد او زوج ينتج الزوج او زوج الفرد واما ان يتركب القياس
المذكور من حملية ومقدمة متصلة سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة
كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج
من ما بين المقدمتين اللتين اوليهما متصلة والاخرى حملية كلما كان هذا الشيء
انسانا فهو جسم واما ان يتركب من مقدمة حملية ومقدمة منفصلة سواء كانت
الحملية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج
منقسم الى متساويين ينتج من ما بين المقدمتين اللتين اوليهما منفصلة
والاخرى حملية كل عدد اما فرد او منقسم بمتساويين واما ان يتركب من مقدمة
منفصلة ومقدمة متصلة سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس
كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج
من ما بين المقدمتين اللتين اوليهما متصلة والاخرى منفصلة كلما كان هذا الشيء
انسانا فهو اما ابيض او اسود قال والقياس الاستثنائي والشرطية الموضوعة
فيه ان كانت متصلة موجبة لزومية فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا

القياس الاستثنائي

ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان واستثناء
نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وان كانت منفصلة
حقيقية فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيض
احدهما ينتج عين الآخر اقول لما فرغ من بيان القياس الاقتراني
شرع في بيان القياس الاستثنائي فقال القياس الاستثنائي
مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيها
اي اثباته او رفعه ليلزم منه وضع الجزء الآخر اي اثباته او رفعه سواء كانت
متصلة او منفصلة اما ان كانت متصلة فكقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود
ولو قلنا لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة وان
كانت منفصلة فكقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا
لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد ولو قلنا لكنه ليس

التصدیقات

بتروح نتیج انه فرد واذا عرفت هذا فنقول الشرطیة الموضوعة فی القیاس الاستثنائی ان کانت متصلة فاستثناء عین المقدم ینتج عین التالی والا لزم انفکاک اللازم عن الملزوم فیبطل الملازمة واستثناء نقیض التالی ینتج نقیض المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فیبطل الملازمة ایضا کما رأیته فی المثال الاول وان کانت الشرطیة الموضوعة فی القیاس الاستثنائی منفصلة فاستثناء عین احد الجزئین سواء کان مقدما او تالیا ینتج نقیض الآخر لامتناع الجمع بینهما و استثناء نقیض احدهما ای احد الجزئین کذلک ینتج عین الآخر لامتناع الخلو بینهما کما رأیته فی المثال الثانی فعلیک بالتامل فی المثالین المذکورین هذا اذا کانت المنفصلة حقیقیة وان شئت ان تدرک البحث بکماله فی المنفصلات فارجع الی الرسائل المطولة قال البرهان وهو قیاس مؤلف من مقدمات یقینیة لانتاج الیقین والیقینیات فاقسام احدها اولیات کقولنا الواحد نصف الاثنین والکل اعظم

من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء وحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس ومتواترات كقولنا محمد عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزات على يده وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التي يجب استحضارها عند الخوض في شيء من العلوم البرهان وهو يرسم بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين كما مر من الامثلة واليقين هو اعتقاد الشيء بانه لا يمكن الا ان يكون كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال وقوله لا يمكن الا ان يكون كذا يخرج الظن فانه هو اعتقاد الراجح وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل المركب فانه وان كان اعتقادا بانه لا يمكن الا ان يكون كذا لكن ليس مطابقا للواقع في نفس الامر وغير ممكن الزوال

الصناعات الخمس

يخرج اعتقاد المقلد لان الاعتقاد فيه لا عن دليل فيمكن زواله واما
اليقينيات فاقسام منها اوليات وهي ما يحكم العقل فيه
بمجرد تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل
اعظم من الجزء ومنها مشاهدات وهي ما يحكم العقل فيه بالحس سواء كان
من الحواس الظاهرة او الباطنة كقولنا النار محرقة والشمس مشرقة
وقولنا ان لنا غضبا وخوفا ومنها مجربات وهي ما يحتاج العقل
في جزم الحكم فيه الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا
شرب السقمونيا مسهل للصفراء وهذا الحكم انما يحصل بواسطة المشاهدات
الكثيرة ومنها حدسيات وهي ما لا يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى
واسطة تكرار المشاهدة كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف
تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا
ومنها متواترات وهي ما يحكم العقل فيه بجزم الحكم بواسطة السماع
من جمع كثير يستحيل العقل تواطؤهم على الكذب كالحكم بان النبي

التصديقات

عليه السلام ادعى النبوة واظهر المعجزة على ما مرّ فمنها قضايا قياساتها معها وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة امر حاضر لا يغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين والوسط ما يقترن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا وكذا **قال** والجدل قياس مؤلف من مقدمات مشهورة والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه او مظنونة والشعر قياس مؤلف من مقدمات متخيلة تنبسط منها النفس نحو الخمر ياقوتة سيالة او تنقبض نحو العسل مرة مهوعة والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او مقدمات وهمية كاذبة والعمدة هو البرهان لا غير ولكن هذا آخر الرسالة **اقول**

الصناعات الخمس

من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة كالمقدمات التي ذكرناها في اليقينيات والغرض من ترتيبها الزام الخصم وافحامه ومنها الخطابة وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص

متعقد فیہ او مظنونة والغرض منہا ترغیب الناس فیما ینفعہم من امور معاشہم
کما یفعلہ الخطباء والوعاظ ومنہا الشعر وہو قیاس مولف
من مقدمات تنبسط منہا النفس او تنقبض کما اذا قیل الخمر
یاقوتیة سیالة انبسطت النفس ورغبت فی شربہا واذا قیل
العسل مرة مہوعة انقبضت النفس فنفرت عن اکلہا ومنہا
المغالطة وہی قیاس مولف من مقدمات کاذبة شبیہة بالحق
او بالمشہورة او من مقدمات وہمیة کاذبة والغلط اما من جہة الصورة
او من جہة المعنی اما ما یکون من جہة الصورة فکقولنا لصورة الفرس
المنقوشة علی الجدار انہا فرس وکل فرس صہال ینتج ان تلک الصورة
صہالة واما ما یکون من جہة المعنی فکقولنا کل انسان وفرس فہو انسان وکل
انسان وفرس فہو فرس ینتج بعض الانسان فرس اعلم ان ما علیہ الاعتماد
والتعویل من ہذہ القیاسات انما ہو البرہان لکونہ مرکبا من المقدمات الیقینیة
ولکن ہذا آخر ما کتبناہ من الاوراق للایضاح ما فی کتاب ایساغوجی

التصدیقات

جدول متکفل ضروب عقلیه شانزده گانه و تمیز باقی و ساقط از آنها برعایت شرائط انتاج اشکال اربعه

فائده بدانکه آنچه در جدول واقع شده علامات ضروب باقیست و هندسه بالای آن عدد ضرب منتج و سین مهمله منفرده علامت ضروب ساقط غیر منتج و حروف زیر آن موجود رمز نتیجه آن ضرب باقیست نون اشاره بمنتج کند و میم بموجبه و سین بسالبه و کاف بکلیه و جیم بجزئیه

ضروب شانزده گانه شکل اول

صغری	کبری موجبه کلیه	کبری سالبه کلیه	کبری موجبه جزئیه	کبری سالبه جزئیه
موجبه کلیه	نمک با	نسک بج	س	س
سالبه کلیه	سلد	س	س	س
موجبه جزئیه	نمج با	نسج با	س	س
سالبه جزئیه	س	س	س	س

ضروب شانزده گانه شکل ثانی

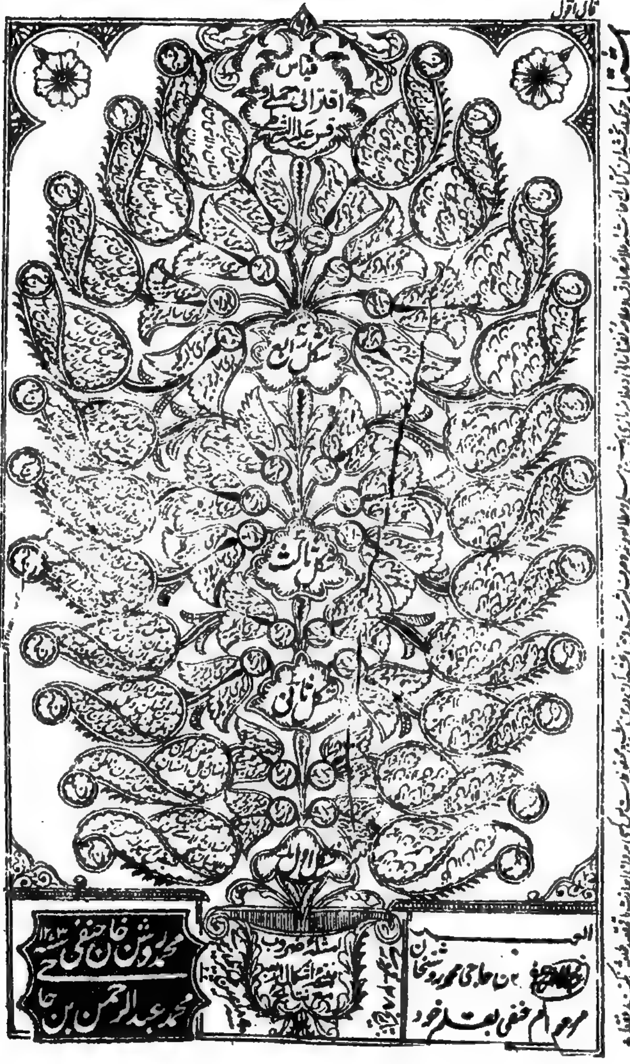
صغری	کبری موجبه کلیه	کبری سالبه کلیه	کبری موجبه جزئیه	کبری سالبه جزئیه
موجبه کلیه	س	نسک با	س	س
سالبه کلیه	نسک با	س	س	س
موجبه جزئیه	س	نسج با	س	س
سالبه جزئیه	نسج با	س	س	س

ضروب شانزده گانه شکل ثالث

صغری	کبری موجبه کلیه	کبری سالبه کلیه	کبری موجبه جزئیه	کبری سالبه جزئیه
موجبه کلیه	نمج با	نسج با	نمج ب	نسج ب
سالبه کلیه	س	س	س	س
موجبه جزئیه	نسج ب	نسج با	س	س
سالبه جزئیه	س	س	س	س

ضروب شانزده گانه شکل رابع

صغری	کبری موجبه کلیه	کبری سالبه کلیه	کبری موجبه جزئیه	کبری سالبه جزئیه
موجبه کلیه	نمج با	نسج با	نمج با	نسج ب
سالبه کلیه	نسک با	س	نسج با	س
موجبه جزئیه	س	نسج ب	س	س
سالبه جزئیه	نسج ب	س	س	س


محمد روشن خان حنفی ۱۲۰۳
محمد عبدالرحمن بن حا
العبد
بن حاجی محمد روشن خان
مرحوم حنفی بقلم خود